فمنذ عام ١٩٤٨ يصل نحو ٣٠ الف فتى الى سن البلوغ كل عام من الاسر المعالة على وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين . وهذا يعني ان ما يزيد على نصف مليون فرد قد بلغوا سن النضج في العقدين الماضيين ... ولما كان آباء اللاجئين الفلسطينيين الريفيين بلا عمل فالابناء تنفتح امامهم فرص محدودة ، اذا تفتحت ، لتعلم حتى ضبط النفس في العمل او مهارات الاباء ، لذلك فاللاجئون البالغون هؤلاء ، بتنافسهم مع الشباب الاخرين ولا سيما الفتيان الريفيين ابناء البلاد ، يكونون في الوضع الخاسر تماما ... ان هؤلاء اللاجئين الشباب الذين بلغوا سن الرشد في العقد الماضي لن يكونوا مزاحمين اقوياء في حقل العمل الفلاحي لانهم لم يشبوا وهم يعملون في الارض ولم يتلقوا من ناحية اخرى تدريبا زراعيا (ولما كانت الارض غير متوفرة لهم فتدريبهم الزراعي يعطي اثرا ضئيلا) ، وعلاوة على ذلك فالسكان الريفيون المحليون في البلدان العربية جميعها ، وفي العالم اجمع ، يقدمون من المرشحين ، ذوي الخبرة الزراعية ، للعمل الزراعي اكثر بكثير مما تستطيع الاراضي الصالحة للزراعة استيعابه » . (ص ٧٨)

وبهذا فان تطوير وتنمية الزراعة في البلدان العربية لن يحل مشكلة اللاجئين ، فهذه البلدان لا تملك الارض الكافية لتشغيل ابناء البلاد المحليين في القطاع الريفي . وسيبقى ابناء البلاد المحليين المرشحون الاقرب من اللاجئين الشباب للعمل في الزراعة لسببين : الاول لان الحكومات العربية ترى ان للاجئين الحق في العودة الى فلسطين المحتلة ، والثاني لان ابناء البلاد المحليين شبوا وهم يعملون في الارض بعكس ابناء اللاجئين الذين شبوا بعيدا عن جو الريف والزراعة وليست لديهم المهارة في هذا المجال لمنافسة ابناء البلاد المحليين .

ان كل هذه العوامل مجتمعة جعلت وضع اللاجئين الفلسطينيين يختلف عن اوضاع ابناء الشعوب العربية المتواجدين بينها . ويظهر هذا جليا في انخفاض نسبة العاملين في الزراعة من الفلسطينيين اللاجئين . وتعطي الارقام التالية فكرة سريعة عن حجم ونسب العاملين في الزراعة والعمال الزراعيين في البلدان العربية المضيفة .

دلت احصاءات الاردن (الضفتين الشرقيةوالغربية) لعام ١٩٦١ ان عدد العاملين في الزراعة كان ١٣٨،٠٠٠ شخص يشكلون ٣٥٪ من مجموع العاملين اقتصاديا في البلد . اما عدد العمال الزراعيين فكان حوالي ٥٠ الف عامل ، يشكلون حوالي ١٣٪ من مجموع القوة العاملة فعليا . اما في الضفة الشرقية لوحدها فقد شكل العمال الزراعيون حوالي ٣٠٪ من مجموع العاملين في الزراعة ، بينما ارتفعت هذه النسبة الى ٤٢٪ في الضفة الغربية . ويجدر بالذكر هنا ان الضفة الشرقية من الاردن تضم اكبر تجمع للفلسطينيين خارج فلسطين نفسها.من هنا تتضح ضحالة مشاركة اللاجيء الفلسطيني في العمل الزراعي المأجور . وقدرت احصاءات الاردن الرسمية لعام ١٩٦٧ بأن عدد العاملين في الزراعة في الاردن ككل يعادل ٢٤٤،٠٠٠ شخص يستخدم ٧٩،٠٠٠ منهم كعمال زراعيين اي ما يعادل ٣٢٪ من مجموع العاملين في الزراعة وهي تقارب نسبة عام ١٩٦١ . واما توزيعهم على الضفتين فقد اخذ الشكل التالي : ٦٤،٠٠٠ عامل زراعي في الضفة الغربية . و ١٥،٠٠٠ عامل زراعي في الضفة الشرقية . وتظهر هذه الارقام بوضوح ان العمل الزراعي المأجور يتمركز بشكل مكثف في الضفة الغربية وهي المنطقة التي يتواجد فيها اكبر عدد من الفلسطينيين غير اللاجئين . وتشير الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية الى وجود تباين في الضفة الغربية في مجال العمل ، بين السكان اللاجئين وسكان المنطقة الاصليين . فقد كانت نسبة العاملين من اللاجئين في القطاع الزراعي في ايلول ١٩٦٧ تساوي ١٩،٩٪ من مجموع العاملين اقتصاديا . بينما تتضاعف هذه النسبة لتصل الى ٣٨،٩٪ عند السكان المحليين . وفي غزة حيث يشكل اللاجئون حوالي ثلثي السكان فقد كانت نسبة العاملين في القطاع الزراعي لعام ١٩٦٩ تعادل ٣٢،٨٪ من مجموع العاملين اقتصاديا في الزراعة ، وهي بهذا تعادل النسبة الاجمالية للعاملين في هذا المجال في الضفة الغربية .

اما في البلاد العربية الاخرى فان عمال الزراعة الفلسطينيين يشكلون نسبة ضئيلة من القوى العاملة الفلسطينية . ففي سوريا مثلا شكل عمال الزراعة الفلسطينيون بموجب احصاء ١٩٦١ حوالي ١٠٪ من مجموع القوة العاملة الفلسطينية . وفي لبنان كان عدد العمال الزراعيين من سكان المخيمات لعام ١٩٧١ حوالي (٤٠٠٠) شكلوا حوالي ٢٣٪ من مجموع العاملين اقتصاديا من اللاجئين والغالبية العظمى من هؤلاء كانوا من العمال المياومين . ويشير التحقيق الاحصائي حول القوى العاملة في